الأمم المتحدة

A/C.4/69/SR.3*

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
23 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد باتاراي ..... (نيبال)

المحتويات

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)**

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع)**

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)**

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)**

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)**

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

* أعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥.

** بنود قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62344 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/23 (الفصلان السابع والثالث عشر) و A/69/69)

البند ٥٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/23 (الفصلان الخامس والثالث عشر) و A/69/69)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/69/23 (الفصلان السادس والثالث عشر) و A/69/66)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/69/67)

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/69/23 (الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثالث عشر) و A/69/189)

١ - السيد غوتييريس بلانكو نابارييتي (إسبانيا) أشار إلى موقف بلده الثابت الذي يعتبر أن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق على مسألة جبل طارق، على نحو ما أوضحته الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة. ورأى أن محاولات إدامة حالات ”الاستعمار بالتراضي“ كحالة جبل طارق، في انتهاك لمبادئ الأمم المتحدة، مرفوضة لأنها تهدف إلى إبقاء الوضع على حاله وذلك على حساب الحقوق المشروعة لدولة أخرى وللسكان الأصليين للمستعمرة. وأضاف أن إسبانيا، في إطار تقيدها التام بمبادئ الأمم المتحدة، أمدت دائما أنه يجب معالجة الحالات المختلفة على أساس كل حالة على حدة. فكما أن حالة جبل طارق تختلف عن حالة معظم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فكذلك هي الحال بالنسبة إلى الحلول المنطبقة عليها. ومن باب التقيد الصارم بالقانون الدولي، لا تزال معاهدة أوتريخت لعام ١٧١٣ سارية؛ وكما أقرت المملكة المتحدة مرارا، فقد هذه المعاهدة استقلال جبل طارق مسألة غير قابلة للاستمرار من دون موافقة إسبانيا عليه. وقد أُجبرَ السكان الإسبان في جبل طارق على مغادرة الإقليم في عام ١٧٠٤ لدى بدء الاحتلال البريطاني. وبموجب المعاهدة، إن إسبانيا لم تتنازل لبريطانيا إلا عن بلدة وقصر جبل طارق إضافة إلى الميناء (مياهه الداخلية فقط) والتحصينات والقلاع التابعة له. إن إسبانيا لم تتنازل قط عن المياه الإقليمية أو عن البرزخ الذي احتلته المملكة المتحدة بشكل غير قانوني.

٢ - وأضاف قائلا إن الحل الوحيد، استنادا إلى الحجج التاريخية والقانونية المتصلة بالسلامة الإقليمية والمبادئ الأساسية التي أرستها الأمم المتحدة وأكدتها من جديد بشكل منهجي اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، هو في إعادة الإقليم الذي سُلخ عن إسبانيا بموجب معاهدة أوتريخت والأرض التي احتلتها المملكة المتحدة لاحقا بصورة غير مشروعة. إن مبدأ تقرير المصير الذي يسري على معظم الأقاليم المستعمرة لا يطبَّق في حالة جبل طارق لأنه حق لا يُمنح إلا للسكان المستعمَرين الأصليين لا للمستوطنين الذين فُرضوا فرضا. وأضاف أن الأمم المتحدة دعت إلى التوصل إلى حل يجرى التفاوض عليه بشكل ثنائي بين إسبانيا والمملكة المتحدة في إطار اتفاق بروكسل لعام ١٩٨٤ الذي وقّعته الدولتان. ويجب أن تؤخذ مصالح شعب جبل طارق في الاعتبار ولكن عن طريق المفاوضات مع إسبانيا، وقد

كانت المملكة المتحدة مسؤولة عن تلك المصالح بوصفها الدولة القائمة بالإدارة.

٣ - وأضاف أن حدة التوتر بين إسبانيا والمستعمرة ساءت منذ آذار/مارس ٢٠١٢ عندما فسخت سلطات جبل طارق الاتفاق غير الرسمي لعام ١٩٩٩ مع جمعيات صيادي الأسماك الإسبانية. ففي صيف عام ٢٠١٣ جرى رمي نحو ٧٠ كتلة خرسانية في مياه تعتبرها إسبانيا تابعة لها وكانت عملت على المطالبة بأراض في تلك المياه في إطار سياسة توسيع نطاق الإقليم. وعلاوة على ذلك، تبين الإحصاءات أن سلطات جبل طارق لم تقدم سوى الكلام المعسول للمساعدة على مكافحة جميع أشكال الاتجار غير المشروع لا سيما ما يتعلق منها بزيادة تهريب السجائر وما يرتبط به من غسل أموال. وقد اضطرت إسبانيا نتيجة لذلك إلى تكثيف مراقبتها للمياه وعمليات التفتيش الإلزامي عند السياج، الأمر الذي لا ينتهك تشريعات الاتحاد الأوروبي، كما هو مؤكد في تقرير للاتحاد الأوروبي. وكان المكتب الأوروبي لمكافحة الغش أشار في تقرير صادر عام ٢٠١٤، إلى أنه لم يقف على أي دليل على ارتكاب جرائم تهريب وغسل أموال تمس بالمصالح المالية أو أي مصالح أخرى للاتحاد الأوروبي.

٤ - ومضى يقول إن إسبانيا ستواصل دعم عملية إنهاء الاستعمار من خلال الوسائل السلمية والشرعية وإنها على استعداد للحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة المتحدة، على أساس الحوار والتعاون الإقليمي، بما يصب في خانة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية لسكان جبل طارق ومنطقة كامبو جبل طارق. ولم يعد لمنتدى الحوار الثلاثي، الذي أصبح مجرد أداة لدعم مطالبة جبل طارق بسيادته، موجودا. ولكي يكون هناك حل سياسي، ينبغي للمملكة المتحدة، وهي بلد صديق وحليف ما برح يخالف منذ وقت طويل للغاية قرارات الجمعية العامة، أن تبدأ حوارا ثنائيا بشأن مسائل السيادة بالنظر إلى خصوصيات هذه القضية.

٥ - السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة): أعرب، متكلما أيضا باسم مجموعة بلدان رأس الحربة الميلانيزية وجزر سليمان وفانواتو، عن أسفه لأنه حتى أثناء مشاهدة المجتمع الدولي نموذجَ تنمية آخذا في التطور سيرتكز على الشراكات العالمية الداعمة للمُلكية الوطنية للتنمية المستدامة، فإن نحو مليوني نسمة في جميع أنحاء العالم - أكثر من ثلثهم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - ما زالوا يرزحون تحت نير الاستعمار بشكل أو بآخر. إن الدول الأعضاء، بحكم مسؤوليتها الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، لا يمكنها أن تتخلى أو أن تواصل تخليها عن تلك المجموعة؛ وإلا فإن المستقبل الذي تصبو إليه الشعوب المستعمرة سيظل حلما يراودها. وقد أعربت فيجي وبابوا غينيا الجديدة، بوصفهما عضوين قديمي العهد في اللجنة، عن القلق من أن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار كان بطيئا جدا إلى حد المراوحة. وكان ينبغي اتباع مقاربةٍ أكثر واقعية لتسريع وتيرة التحرير كما سيتعين السعي، انسجاما مع دعوة الأمين العام في وقت سابق من عام ٢٠١٤، إلى ترجمة النوايا الحسنة عملا ذا صدقية.

٦ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم المساعي الرامية إلى ضمان عملية ناجحة لإنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة تنسجم مع اتفاق نوميا نصا وروحا. فقد دعت المجموعة كذلك إلى تنفيذ التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2014/20/Rev.1). وقال إن الحضور المرحَّب به للعديد من ممثلي كاليدونيا الجديدة في هذ الجلسة للجنة الرابعة والحوارَ البنّاء والصريح خلال زيارة البعثة وفي الوقت الراهن يبشران بالخير لعمليةٍ جامعةٍ لتقرير المصير. ورغم

التنويه بتركيز حكومة الإقليم الجديدة على الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يجب ألا تغيب عن بال المسؤولين مسؤولياتُهم المعنوية تجاه الشعب كما يجب تغليب الحكمة في استخدام الولاية المنوطة بهم لما فيه الخير العام ومستقبل جميع سكان كاليدونيا الجديدة. وأُعربَ عن الأمل في أن تقوم السلطات العليا للدولة القائمة بالإدارة، التي كانت زارت كاليدونيا الجديدة في وقت لاحق، بمعالجة أوجه القلق التي حددتها بعثة الأمم المتحدة بطريقة عادلة، بما يمهد الطريق للوصول إلى نتيجةٍ تمثيلية ونزيهة في العمليات الانتخابية المقبلة المتعلقة بتقرير المصير. ويشكل القلق الكبير والحقيقي الذي يساور العديد من سكان كاليدونيا الجديدة إزاء التعقيدات التي ينطوي عليها النظام الانتخابي مسألةً أساسية يجب على جميع الجهات المعنية العمل معا على التصدي لها انسجاما مع اتفاق نوميا، على نحو منصف ومنهجي وشفاف بما يضمن مستقبل الإقليم. ومن الضروري ممارسة رصد وثيق خلال الفترة الحيوية الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٨، التي سيجرى خلالها استفتاء أو أكثر لتقرير المصير؛ ويجب إجراء عملية تسجيل القائمة الانتخابية المحصورة – وهي مجال بالغ الأهمية في الخلاف – بشكل صحيح.

٧ – وأضاف أنه رغم استمرار التعاون البنّاء والمشاركة من جانب الحكومة الفرنسية وجهودها التدريجية في سبيل إعادة توازن التنمية ونقل السلطات، ينبغي القيام بالمزيد للتأكد من نقل السلطات المتفق عليها في حينه وبناء القدرات بشكل مناسب. وإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تحسين الإبلاغ المطلوب عن طريق توفير مزيد من المعلومات المبوبة عن التطورات الإيجابية والتحديات في كاليدونيا الجديدة، ولا سيما عن الكاناك الذين يتلقون تدريبا تقنيا ومتخصصا. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة المواطنين الآخرين إلى كاليدونيا الجديدة، التي كانت لها تبعات مباشرة على عملية تقرير المصير، يجب أن تدار بطريقة مناسبة وخاضعة للمراقبة للتأكد من عدم تقويض فرص شعب الكاناك.

٨ – وختم قائلا إن مجموعة رأس الحربة الميلانيزية أعادت تجديد وعدها بتقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وشعب الكاناك في إطار سعيهما إلى التحرر التام بموجب اتفاق نوميا. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة، من خلال وكالاتها الإقليمية والعمل مع جميع سكان كاليدونيا الجديدة، أن تقدم المساعدة اللازمة إلى الإقليم، ولا سيما في مجال التدريب.

البند ٥٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الالتماسات

٩ – الرئيس: قال إنه انسجاما مع الممارسة المعتادة للجنة، سيُدعى ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى التكلم أمام اللجنة وسيدعى مقدمو الالتماسات إلى الجلوس إلى طاولة مقدمي الالتماسات، على أن ينسحب الجميع بعد الإدلاء ببياناتهم.

مسألة جبل طارق (A/C.4/69/3)

١٠ – السيد بيكاردو (الوزير الأول في جبل طارق): قال، في معرض إشارته إلى بيان خطي مقدم إلى اللجنة يشرح بالتفصيل الطوابيرَ الطويلة التي تتسبب بها دوافع سياسية عند الحدود الدولية مع إسبانيا – والتي اعتبرتها المفوضية الأوروبية غير مبررة – وعمليات التوغل المتكررة غير المشروعة داخل المياه الإقليمية لإقليم جبل طارق البريطاني من قبل السفن الإسبانية وداخل المجال الجوي

لجبل طارق من قبل طائرة إسبانية، إن تكرار حوادث من هذا القبيل ليست أعمالا يقوم بها من يُفترض أن يكون صديقا أو حليفا، بل محاولات واضحة تمس بالسلامة الإقليمية لجبل طارق. وقد جرى الطعن في عمليات التوغل المشروعة الـ ٢٤٥ التي قامت بها السفن الإسبانية في الشهرين الماضيين فقط من خلال القنوات الملائمة وبالتالي لا قيمة لها بحكم الواقع أو بحكم القانون بالنسبة إلى الحكومة الإسبانية في بناء حجة تدعم المطالبة بالسيادة على المياه المحيطة بجبل طارق. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات التوغل هذه تهدد الأرواح وتلهي أجهزة إنفاذ القوانين عن مكافحتها الهامة للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي اللذين يعاني منهما مضيق جبل طارق. ومع أنه لا يمكن لوم السلطات الإسبانية على هذه الجريمة، فهي بددت وقتا وموارد ثمينة بالتلهي بألعاب عبثية متعلقة بالسيادة، في البحر والإعلام عوض العمل مع وكالات إنفاذ القانون في جبل طارق. لقد آن الوقت للتحلي بالنضج. إن جبل طارق على استعداد للعمل مع السلطات الإسبانية المختصة ولكن على أساس الولاية القضائية البحرية لكل منهما على النحو المحدد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: فقد اعترفت بالمياه الإقليمية البريطانية لجبل طارق على هذا النحو جميع الحكومات التي صادقت على الاتفاقية.

١١ - بيد أنه أعرب عن قليل من الثقة بأن إسبانيا ستتعاون حتى بشأن المسائل المتعلقة بإنفاذ القانون لأن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للحكومة الإسبانية لا يزال استعادة السيادة على جبل طارق، حتى ضد رغبات شعب هذا الإقليم. وأيا تكن الميزانية السنوية التي تخصصها إسبانيا لهذا الغرض فإن جبل طارق لن يكون إسبانيا أبدا. إن السعي إلى مجرد التعاطي الثنائي مع الدولة القائمة بالإدارة، المملكة المتحدة، كان مقاربةً تتعارض مع السياسة الحديثة ومبدأي الموافقة وتقرير المصير اللذين أُنشئت اللجنة للدفاع عنهما، ولذلك يجب رفضهما. إن سكان جبل طارق سيرفضون أي محادثات ثنائية كهذه لأنهم هم أنفسهم كانوا صانعي القرارات الوحيدين المختصين في تقرير مستقبل جبل طارق، بصرف النظر عن أي مطالبة بالسيادة لم يُبت فيها.

١٢ - وأضاف أن جبل طارق يرغب في العمل مع السلطات الإسبانية على جميع المستويات من أجل تعزيز فرص الأعمال التجارية المتاحة للشركات من أجل الوصول إلى السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي عبر خليج جبل طارق؛ إذ يمكن تحويل المنطقة بأسرها إلى قوس مزدهر يعود بالنفع على الجميع من شأنه أن يخفض معدل البطالة في إسبانيا. إن العمل على معالجة القضايا غير المتعلقة بالسيادة من خلال منتدى الحوار الثلاثي، على نحو ما قامت به الإدارة الإسبانية السابقة، من شأنه أن يبني علاقات جديدة قائمة على الثقة والاطمئنان تحقق قيمة بشرية واقتصادية حقيقية في الأجل القصير والمتوسط والطويل. إن جبل طارق ملتزم بإنشاء حوار مع الحكومة الإسبانية، رغم استمرار ما تكنّه من عدائية، لأن الدبلوماسية والحوار هما المحفزان على تحقيق تغيير ومصالحة دائمين لمواقف كان يتعذر سابقا التوفيق فيما بينها. وقال إن حكومته كانت قد اقترحت، مع نظيرتها في المملكة المتحدة، إجراء محادثات مخصصة بالتوازي مع المنتدى الثلاثي. إن الرغبة في إقامة شراكة اقتصادية وتحقيق مصالحة سياسية مع إسبانيا واضحة ونزيهة، إلا أن جبل طارق هو، كما كان على الدوام، لسكان جبل طارق.

١٣ - السيد بوتيغيغ (مجموعة تقرير المصير لجبل طارق): قال إنه ينبغي للمجموعة، التي تضم الكثير من المستعمرات السابقة، أن تعترف بأن لسكان جبل طارق حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير. إن الحجة التي تدعو إلى شطب اسم حالة جبل طارق من القائمة لا يمكن دحضها وهو أمر طال انتظاره: فالإقليم يتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي، وفي الواقع أضفى عليه دستورُ عام ٢٠٠٦ قدرا من

الاستقلال الذاتي يفوق ما تتمتع به اسكتلندا حاليا. إن الأجيال الشابة من سكان جبل طارق تتساءل، وهي تشاهد المناقشة التي طال أمدها وتعنُّتَ الحكومات الإسبانية المتعاقبة الذي عفا عليه الزمن، كيف أن إسبانيا، بالنظر إلى ديمقراطيتها التي جهدت لتحقيقها وإلى عضويتها في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، لا تزال تغلِّب كبرياءَها الوطني على سمعتها كدولة ديمقراطية وتقدمية. لمَ لا تعترف بالصوت والوضع المنفصلين لسكان جبل طارق؟ إن إسبانيا، بمطالبتها البائدة بجبل طارق التي لا يمكن الدفاع عنها في محكمة العدل الدولية، تعاقب الآلافَ من مواطنيها العاملين في جبل طارق وتُرهق سكان جبل طارق بالقيود المفروضة على الحدود وعمليات التأخير التي حتى الاتحاد الأوروبي اعتبرها غير مبررة وغير متناسبة.

١٤ - وأكد أن سكان جبل طارق سيواصلون التشكيك في صوابية هذا الموقف وسيمضون في عزمهم على ممارسة حقهم في تقرير المصير. فقد جهدوا في سبيل إنشاء شراكة مع المملكة المتحدة على أساس احترام هذا الحق والاعتراف به، إلا أن إسبانيا ما زالت تقمعهم بطريقة لا تليق ببلد يسعى إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. ففي الاتحاد الأوروبي، حيث ما برحت السيادة الوطنية للبلدان الأعضاء تتلاشى تدريجيا منذ أكثر من ٣٠ سنة، تحدت إسبانيا كل منطقٍ باستخدام المطالبة بالسيادة من أجل إنكار هذا الحق. وطلبت من اللجنة أن تسعى إلى حل مسألة لم تعد تستطيع الدفع بأي مسوغ قانوني أو منطقي أو ديمقراطي مقبول تبريرا لها. وينبغي لحقوق شعب مسالم وقديم العهد، مهما كان صغيرا، أن تُحترم وأن يُعترف بها بالكامل.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/69/4)

١٥ - السيدة ليغيرد (رئيسة حكومة كاليدونيا الجديدة): قالت إن المشاركة في السلطة والمسؤوليات في الحكومة المنتخبة حديثا، المؤلفة من ممثلين مناهضين وموالين للاستقلال على حد سواء، ليست مسألة بسيطة. فرغم إبرام اتفاقين وانقضاء ٢٦ سنة من السلام لا يمكن اعتبار أي أمر تحصيلا حاصلا: فالتوازن ما زال هشا وتوخي الحرص بشكل مستمرٍ ضروريٌ لتفادي أي نزعة إلى التطرف ضد الطرف الآخر. ومع ذلك، فمن أجل بناء كاليدونيا الجديدة، يجب عدم إهمال أي من مكوناتها أو تأليب طرف على آخر. ومن المهم التعالي على الخلافات، أيا يكن مسار إنهاء الاستعمار الذي يختاره سكان كاليدونيا الجديدة في إطار الخيارات التي يتيحها قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥).

١٦ - وأضافت أنه بعد الانتخابات المحلية التاريخية في أيار/مايو ٢٠١٤، التزمت الحكومة الثالثة عشرة لكاليدونيا الجديدة، رغم أغلبية مناهضةٍ للاستقلال، بتطبيق حكم جامع يكفل الاستقرار المؤسسي. ولم يُطعَن في الشرعية الديمقراطية للمسؤولين المنتخبين المؤيدين للاستقلال، الذين يمثلون نحو ٥٠ في المائة من الكونغرس ويسيطرون على ثلثي المقاطعات والبلديات. وسبق أن جرى نقلٌ كامل للسلطات - المحك الحقيقي للاستقلال الذاتي - في مجالات التعليم والقانون المدني والتجاري والأمن؛ ولا يزال يتعين فقط إتمام النقل الاختياري للسلطات المنصوص عليها في المادة ٢٧ من القانون الأساسي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩. ومع ذلك، فإن مسألة القوائم الانتخابية ما زالت تشكل مصدرا للتوتر.

١٧ - ورأت أن هذه الجلسة لا توفر الوقت أو المكان المناسبين للاصطفاف وراء أي من الأطراف، ولكنها أكدت من جديد القناعة المشتركة بأن المواطَنة في كاليدونيا لا يمكن ولا ينبغي أن تكون مبنية على مفهوم الاستبعاد. وستواصل الحكومة تشجيع الحوار من أجل بناء مجتمع يتسم بالتنوع ويحترم في الوقت نفسه هوية الشعوب الأولى. وهي ملتزمة

أيضا بتشجيع المبادرات التي تصهر جميع المجتمعات المحلية في بوتقة التراث المشترك لكاليدونيا الجديدة من خلال توفير حيز للتعبير الثقافي، مع مراعاة العمل الذي قام به مجلس الشيوخ العرفي في ما يتعلق بقيم شعب الكاناك، وبناء الجسور بين القانون العام والقانون العرفي.

١٨ - وأردفت قائلة إن الحكومة شرعت في إجراء إصلاحات اجتماعية واقتصادية وضريبية واسعة. وستُطبق التدابير الرامية إلى معالجة القضايا الداخلية من قبيل ارتفاع تكاليف المعيشة أو توزيع الثروة، وإلى مواجهة تحديات العولمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، سيبدأ العمل بتشريع في عام ٢٠١٥ يوسع نطاق تدابير حماية الوظيفة وتعزيزها في القطاع العام. وبغية مساعدة سكان كاليدونيا الجديدة على تولي أدوار قيادية في الاقتصاد والإدارة، مُنحت الأولوية للتعليم والتدريب مع إيلاء اهتمام خاص للتصدي للصعوبات التي تواجهها غالبية شعب الكاناك لدى دخولهم سوق العمل. وستشجع الخدمة المدنية الكاليدونية التي سيبدأ العمل بها في عام ٢٠١٦ قيم المواطَنة والتماسك الاجتماعي وستفتح آفاقا جديدة للعمالة والانصهار الاجتماعي وتشجع التنوع الاجتماعي في الوقت نفسه. وإضافة إلى ذلك، فإن إعداد خطة النقل على الصعيد الوطني الرامية إلى تحسين فرص الوصول إلى الجزر النائية شارف نهايته وستُعرض وثيقةٌ إطارية على الكونغرس في عام ٢٠١٥.

١٩ - وختمت قائلة إنه في ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن كاليدونيا الجديدة، التي لاقى طلب حصولها على العضوية الكاملة في منتدى جزر المحيط الهادئ رأيا إيجابيا، تعمل على توطيد دورها داخل جماعة المحيط الهادئ. وهي تواصل تعزيز الروابط الثنائية والإقليمية مع بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ وستنشئ شبكة للممثلين في بلدان منطقة المحيط الهادئ، بمساعدة من فرنسا. وعلاوة على ذلك، يمكن لكاليدونيا الجديدة، بالنظر إلى وضعها كإقليم وراء البحار في الجمهورية الفرنسية وإلى روابطها مع الاتحاد الأوروبي وهويتها الميلانيزية، أن تشكل جسرا يربط أوروبا بمنطقة المحيط الهادئ.

٢٠ - السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة): طلب، في معرض إشارته إلى مسألة تدريب شعب الكاناك وبناء قدراته، من الرئيس أن يطلع اللجنة عما إذا كان القطاع الخاص أو القطاع العام يتضمنان برامج لتسهيل تدريب الكوادر. وطلب أيضا الحصول منه على رأيه بشأن عملية اتفاق نوميا التي شارفت نهايتها.

٢١ - السيدة ليغيرد (رئيسة حكومة كاليدونيا الجديدة): قالت إنه منذ التوقيع على اتفاق ماتينيون، نُفذ برنامج محدد لتوفير التدريب للسكان الكاناك. وأشارت إلى أن حكومتها ستواصل وتوسع نطاق هذا البرنامج الذي حقق نجاحا كبيرا بتخصيص ٣٦ مليون يورو من صندوق التنمية الأوروبي لتدريب مَن يواجهون الصعوبة الأكبر في إيجاد فرص العمل ولإدماجهم في سوق العمل. وفي ما يتعلق بإنهاء عملية إنهاء الاستعمار، من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع الجهات المعنية الجلوس إلى طاولة المفاوضات. فطوال ٢٦ سنة، تجنبت كاليدونيا الجديدة العنف وسعت إلى بناء مستقبل الإقليم من خلال الحوار الجماعي. فمع أن الطريق لا تزال طويلة، استمر بذل الجهود من أجل إشراك جميع الشركاء رغم الانتكاسات التي حدثت مؤخرا.

٢٢ - السيد غوا (جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني): قال إنه بعد ٣٠ سنة من القتال من أجل السيادة الدولية الكاملة على أرض الكاناك، أظهرت الحركة المؤيدة للاستقلال قدرتها على مستويات عدة على تنفيذ السياسة العامة من أجل وضع البلد على سكة التنمية المستدامة، مستفيدة في ذلك من موارده الطبيعية والبشرية. وكانت

الحكومة الأخيرة السابقة لإبرام اتفاق نوميا تسلمت زمام السلطة في أيار/مايو ٢٠١٤ وينبغي لها أن تضع الأساس لدولة ديمقراطية وتقدمية تحترم ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن التغيير المؤسسي سيكون رهن الاستفتاء العام الذي لا رجعة عنه لعام ٢٠١٨، ويجب إيصال عملية إنهاء الاستعمار إلى خواتيمها بغية تمكين شعب الكاناك من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٢٣ - وأضاف أنه مع ذلك، فإن الأحكام الأساسية الواردة في اتفاق نوميا لا تُحترم ويعزى ذلك جزئيا إلى السياسة التي تتبعها الدولة القائمة بالإدارة، التي فرضتها محليا الأحزاب المناهضة للاستقلال تحت ستار الديمقراطية والقانون. وفي ظل الوضع المشين السائد، عززت القوائم الانتخابية خطة الحكومة الفرنسية. وخلال السنوات القليلة الماضية، حذرت جبهة الكاناك المجتمع الدولي مرارا من عملية تزوير الانتخابات تلك التي سارت بالتوازي مع سياسة الهجرة الجماعية بقصد زيادة تهميش الكاناك. وعلاوة على ذلك، ما زالت الموارد الطبيعية عرضة للتدمير والاستغلال في ظل الإفلات من العقاب لصالح المنافع الاقتصادية لفرنسا. إن عدم وجود خطط لتوفير التدريب على المهارات اللازمة في الميادين ذات الصلة بعمليات نقل السلطة هو دليل ملموس على أن فرنسا مصممة على الحفاظ على السيطرة على كاناكي (كاليدونيا الجديدة). وأكد أن فرنسا تواصل ممارسة سلطات السيادة الكاملة في بلده، وهي مسألة ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر فيها عن كثب. وكان اللوم قد وُجه للتو إلى الحكومة الفرنسية، في هذا الصدد، بسبب ظروف احتجاز أعضاء نقابات العمال المؤيدين للاستقلال؛ وفي الأسابيع الأخيرة دانت السلطات العرفية مرارا طريقة إجراء التحقيقات في الأراضي العرفية.

٢٤ - لذا دعا الأمم المتحدة إلى أن تساعد، عن طريق الوساطة مع الدولة القائمة بالإدارة، في إقناع فرنسا بإنهاء الاستعمار في كاليدونيا الجديدة وضمان نهاية ناجحة لعملية نوميا.

٢٥ - السيد واميتان (الاتحاد الكاليدوني/جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني ومجموعة القوميين وكونغرس كاليدونيا الجديدة): قال إنه احتفالا بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء جبهة الكاناك، حركة التحرير الوطني، نُظمت سلسلة من الاحتفالات بالأحداث التاريخية الهامة في كفاح شعب الكاناك. ومن أهمها مقاطعة جبهة الكاناك لانتخابات عام ١٩٨٤ التي أعرب فيها الشعب عن رفضه على نطاق واسع لسياسات الحكومة الفرنسية المناهضة للاستقلال ورفض قوائم التصويت التي، بشمولها المستوطنات الفرنسية المتعاقبة التي روجت لها الحكومات الفرنسية من الخمسينات فصاعدا، جعلت من شعب الكاناك أقلية مستعمَرة في أرضه. واغتالت القوات الفرنسية لاحقا قائد المقاطعة الشجاع إيلوي ماشورو، إلا أن مثاله الأعلى الميلانيزي الذي يدعو إلى إنشاء دولة شاملة للجميع يُعترف فيها بحقوق الجميع، لا يزال حيا.

٢٦ - ورأى أنه اليوم بعد انقضاء ٣٠ سنة، لا تزال سياسة فرنسا، رغم موقفها الحيادي، تدعو إلى تقويض استقلال كاليدونيا الجديدة. وما انفكت جبهة الكاناك في كل اجتماعات لجنة الموقعين على اتفاق نوميا في باريس منذ عام ٢٠٠٧، تثير مرارا وتكرارا أمام اللجنة الرابعة مسألة القوائم الانتخابية المشوبة بالعيوب والمزورة وتطالب عبثاً بأن تمتثل فرنسا للاتفاق امتثالا تاما.

٢٧ - وأضاف أنه في ضوء هذا المأزق، فإن جبهة الكاناك تقدم الآن طلبا رسميا إلى الأمم المتحدة لبدء القيام بدور الوسيط بين الجبهة وفرنسا، في غضون ثلاثة أشهر كحد

أقصى، بحيث يمكن إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي ينص عليه اتفاق نوميا، بحلول عام ٢٠١٨ في ظروف يسودها أكبر قدر ممكن من الشفافية، ما إن تُحل مسألة أهلية الاقتراع – وهي المعركة الرئيسية في أي كفاح لإنهاء الاستعمار – على نحو لا جدال فيه. وأضاف أن وفده سيكرر هذا الطلب على ممثلي الحكومة الفرنسية لدى الاجتماع بهم في نهاية الأسبوع.

٢٨ – السيد دونوير (مجموعة كاليدونيا الجديدة): قال إن اتفاق نوميا لعام ١٩٩٨ دعا سكان كاليدونيا الجديدة – شعب الكاناك الأصلي والجماعات الأخرى التي كانت وصلت إلى الإقليم بصورة مشروعة على مر السنين – إلى العمل معا على إنشاء شعب واحد. فقد أنشأ الاتفاق الجنسيةَ الكاليدونية ووضعَ معايير تقييدية تحدد من يحق له أن يشارك في انتخابات الكونغرس ومجالس المقاطعات.

٢٩ – وأضاف أنه في عام ٢٠٠٧، جُمدت قوائم الناخبين واستُثني المواطنون الذين وصلوا بعد عام ١٩٩٨، وهو إجراء دانه حزبُه السياسي. وفي آخر انتخابات لمجالس المقاطعات، طالب الاتحادُ الكاليدوني، وهو إحدى الحركتين الرئيسيتين المؤيدتين للاستقلال، بفرض قيود جديدة على الناخبين، ما من شأنه أن يلغي مشاركة آلاف من الذين وصلوا قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، إلا أن هذا الاقتراح رُفض. وقد شهدت لجنة إنهاء الاستعمار، التي تولت رصد تلك الانتخابات، على أنها أجريت بشكل نزيه، وحثت الأطراف المعنية على تجاوز خلافاتها عن طريق الحوار. وأعرب عن أسفه لأن الاتحاد الكاليدوني وجبهة الكاناك قررا مقاطعة الاجتماع السنوي الثاني عشر للجنة الموقعين على اتفاق نوميا، الذي كان يتيح إجراء هذا الحوار.

٣٠ – وأضاف أن وفده يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار المعروض على اللجنة المعنية بكاليدونيا الجديدة الذي يشجع بقوةٍ الأطراف المعنية على مواصلة الحوار في ما بينها سلميا نحو تقرير للمصير تكون فيه كل الخيارات مفتوحة: كالاستقلال أو البقاء ضمن الجمهورية الفرنسية. وينبغي للاستفتاء على تقرير المصير ألا يكون قابلا للطعن وأن يكون مستندا إلى قوائم انتخابية نزيهة وشفافة وذات صدقية.

مسألة بولينيزيا الفرنسية (A/C.4/69/2)

٣١ – السيد تيرمارو (تافيني ويراتيرا – الاتحاد من أجل الديمقراطية): قال إنه يرحب، بصفته ممثلا لحزبه في جمعية بولينيزيا الفرنسية، بالطائفة الواسعة من القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي باتت تسري على ماووهي نووي أو بولينيزيا الفرنسية، بعد إعادة تسجيلها بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي. ونوَّه إلى أن مشروع القرار المتعلق ببولينيزيا الفرنسية المعروض على اللجنة يعترف تحديدا بالحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مواردها الطبيعية، وبحقها في التحكم باستغلال هذه الموارد وبالحفاظ على سيطرتها عليها في المستقبل. وكان هذا المبدأ في غاية الأهمية للتحكم بالموارد البحرية لماووهي نووي، التي تشمل كميات هائلة من الثروة المعدنية والأتربة النادرة تمتد على مساحة نحو خمسة ملايين كيلومتر مربع في المحيط.

٣٢ – وأضاف أن الدولة الفرنسية، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، عملت من جانب واحد على الحد من نطاق سلطة الإقليم على تلك الموارد، إلا أن سيادة القانون يجب أن تطبَّق. ففرنسا عضو في السلطة الدولية لقاع البحار، خلافا لماووهي نووي، على عكس كل الدول المستقلة في منطقة المحيط الهادئ. وبالتالي، فإن الإقليم يتوقع بالكامل أن تسري ملكيته وسيطرته على الموارد أثناء عملية تقرير المصير. وكانت الدولة القائمة بالإدارة تخطط أصلا لاستغلال الموارد، وهي أنشأت لجنة خاصة للمعادن الاستراتيجية

لا رأي فيها للإقليم. ومن دون اعتراف حقيقي بالملكية البولينيزية على هذه الموارد، من الحتمي أن تتجول إلى متفرج لا حول له ولا قوة على عملية نهب أخرى. وعلاوة على ذلك، فمن دون سيطرة الإقليم على الهجرة، فإن الإقليم يقف عاجزا أمام القادمين من فرنسا إلى جُزُره بحثاً عن عمل الذين يلاقون سهولة في إيجاد فرص عمل في سوقها المتصلة بالموارد.

٣٣ - وختم قائلا إن المسألتين التاليتين تتطلبان بذلك اهتماما كاملا من جانب الأمم المتحدة: ضبط الهجرة، التي تديرها حصريا في الوقت الراهن الدولة القائمة بالإدارة، وضرورة تحديد معايير أهلية الناخبين في عملية تقرير المصير.

٣٤ - السيد براذرسون: قال، متحدثا بصفته الشخصية كنائب لعمدة تاهيتي، المدينة الأكبر في بولينيزيا الفرنسية، إن كل البلديات في إقليمه تواجه مشاكل هائلة بسبب تطبيق الدولة القائمة بالإدارة قانون البلديات نفسه الذي يسري على فرنسا، الذي لا يراعي الاحتياجات والقيود الخاصة بالإقليم.

٣٥ - وأضاف أن الأمر سيان على الصعيد الإقليمي، حيث وُضعت قوانين انتخابية واعتُمدت وحُدثت وطُبقت انطلاقا من باريس من دون أي بند ينص على الحصول على الموافقة المحلية. ففرنسا، التي تتمتع بالسلطة - والتي استخدمتها بالفعل مرتين - على حل السلطة التشريعية، هي التي توافق على الحكومة ورئيس الإقليم، وتمارس الرقابة عليهما وتحكم عليهما وتقيلهما.

٣٦ - ومضى يقول إن فرنسا ملزمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن تعدَّ أقاليمها للحكم الذاتي. بيد أنها، للأسف، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، لم تُحِل المعلومات المتعلقة ببولينيزيا الفرنسية في العام الماضي على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، وهو أمر منصوص عليه بوضوح في مشروع القرار المتعلق بالإقليم. إن الإقليم يتوقع من فرنسا أن تفي بالتزامها هذا بالكامل، وإن كان يدرك أن المعلومات المحالة من الدولة القائمة بالإدارة يمكن أن تكون متحيزة. وثمة حاجة كبيرة تاليا للأمم المتحدة إلى أن توفد بعثات زائرة إلى بولينيزيا الفرنسية للاجتماع بجميع الأطراف المحلية والحصول على المعلومات منها مباشرة. إن شعب ماووهي نُووي يعلق آمالا كبيرة على أن الأمم المتحدة ستضمن بذلك إجراء عملية نزيهة لتقرير المصير في إطار المسيرة السلمية والثابتة في آن لهذا الشعب.

٣٧ - السيد تويافا (تافيني ويراتيرا - جبهة تحرير بولينيزيا): قال إن حزبه السياسي شعر بخيبة أمل من أن تقرير الأمين العام عن الآثار البيئية والإيكولوجية والصحة وغيرها من الآثار الناجمة عن إجراء التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية على مدى ٣٠ سنة (A/69/189) صدر، وربما لدواعٍ استراتيجية، بعد انقضاء شهر تقريبا على إنجاز لجنة إنهاء الاستعمار أعمالها في حزيران/يونيه السابق، ما يجعل من المستحيل بالنسبة لها إعادة النظر في النتائج التي جرى التوصل إليها ويحرم شعب الإقليم من فرصة الإدلاء برأيه.

٣٨ - وأضاف أن حزبه كان قد خلص إلى أن التقرير هو أبعد ما يكون شاملا، إذ لم تردّ على طلبات الأمين العام إلا اثنتان من نحو ٢٢ من وكالات الأمم المتحدة. وقد أشار أحد هذه الردود إلى دراسة أجرتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٦ تفيد بأن الأثر على صحة الناس في ماووهي يكاد لا يُذكر، وهو أمر ثبت بأنه سابق لأوانه إلى حد بعيد. فقد تبين في وثيقة صادرة عن لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري إلى أن تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي أدت إلى انتشار عشوائي للمواد المشعة في البيئة المحلية والإقليمية والعالمية، ما أطلق أكبر جرعة جماعية حتى الآن من مصادر الإشعاع الاصطناعية.

وخلصت مراجعة أجراها مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠١٣ إلى أنه بعد انقضاء ١٧ سنة على إجراء التجارب النووية الفرنسية في المحيط الهادئ ما زال شعب بولينيزيا الفرنسية يعيش في ظل هذه التركة التي خلفتها مئات التجارب النووية. واسترعى الانتباه أيضا إلى تحليلات علمية مستقلة أخرى أجريت مؤخرا أمِلَ في أن تعمل الدول الأعضاء على تعميمها بوصفها وثائق للجمعية العامة. واعتبر أنه ما زال يتعين إحقاق العدل للآلاف من شعبه بالتعويض عليهم. ورأى أن تقرير الأمين العام لم يعالج القضايا بعمق وينبغي أن يعقبه درس معمَّق ضمن الآلية المناسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وختم قائلا، في معرض إشارته إلى الصلة بين آثار التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية ومشروع القرار المتعلق بآثار الإشعاع الذري المعروض على اللجنة، إن حزبه طلب المساعدة من الجمعية العامة في التوصية بإدراج بولينيزيا الفرنسية في جدول أعمال لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الاشعاع الذري.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/69/5)

٣٩ - السيد كاميرون (مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين): تحدث عن عدم وجود قدرة أو إرادة لإنهاء شقاء سكان المخيمات الذين يعيشون أسرى الظروف الصحراوية القاسية. فالإمدادات بالمواد الغذائية والمياه غير كافية ومتدنية الجودة، ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، إن تغذية الأطفال وأمهاتهم غير كافية. ومع أن مهمة مؤسسة العمل العالمي من أجل اللاجئين لا تسمح بالوقوف إلى جانب أي طرف، فعليها أن تخلص إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) هي المسؤولة في المقام الأول عن عدم الخروج من الطريق المسدود.

٤٠ - وأضاف أن ثمة عاملا رئيسيا هو افتقار سكان المخيمات إلى حرية الاختيار. فحريّة التجمع والنقاش والإعراب عن رأي معارِض لرأي قيادة جبهة البوليساريو ممنوعة بموجب المادة ٥٢ مما يسمى قانون العقوبات في الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، التي تهدد بالسجن ”لتعريض المصلحة العامة للخطر“. بيد أنه وللأسف لم تجر داخل المخيمات والمناطق الجغرافية التي تسيطر عليها جبهة البوليساريو مناقشة مفتوحة للمبادرة المتعلقة بالحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام ٢٠٠٧، كما لا توجد أية معارضة معترف بها تدعو إلى انتهاج سياسات بديلة عن تلك السائدة. واعتبر أن غياب حقوق الإنسان الأساسية حوَّل سكان المخيم إلى رهائن في صراع على السلطة.

٤١ - وأضاف أنه ما زال يتعين على المغرب قطع شوط إضافي في مجال حقوق الإنسان، فوضعه مختلف إلى حد شاسع عن وضع جبهة البوليساريو. فهو أرسى تغييرات أساسية في دستوره ومقاربات متعلقة بحقوق الإنسان وتشريعات منذ بداية القرن، كما طرح، في المقام الأول، مبادرة محددة ترمي إلى منح الصحراويين السيطرة على مستقبلهم؛ ورأى أنه اقتراح ينبغي أن يُسمح لهم بمناقشته ومتابعته إذا ما رغبوا في ذلك، وينبغي لجبهة البوليساريو الوقوف على رغبتهم.

٤٢ - السيد روزمارين: قال، متكلما بصفته الشخصية كأخصائي في القانون الدولي، إن اقتراح الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب عام ٢٠٠٧ هو خير سبيل عملي من أجل تحقيق السعادة للصحراويين على المدى الطويل. واعتبر الاقتراح منصفا ومرنا وبعيد النظر، ويجمع بين درجة عالية من الحكم الذاتي والتشديد على المفاوضات، على نحو يتيح للطرفين المعنيين تكييف مطالباتهما مع احتياجاتهما الحقيقية. فهو يهدف إلى بناء مجتمع ديمقراطي حديث قائم على التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذا المنطلق، فهو يحمل الأمل بمستقبل أفضل لسكان المنطقة ويضع حدا للفصل والنفي ويروج للمصالحة.

٤٣ - وأضاف أن المغرب يضمن لجميع الصحراويين، داخل الإقليم وخارجه، الاضطلاع بدور قيادي في هيئات المنطقة الصحراوية ومؤسساتها دون تمييز أو إقصاء. ويمكن للصحراويين أن يديروا شؤونهم بصورة ديمقراطية من خلال هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتمتع بسلطات حصرية، تخصَّص لهم الموارد المالية اللازمة من أجل تحقيق تنمية المنطقة في جميع الميادين، ويمكن أن يؤدوا دورا فعالا في دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد.

٤٤ - واعتبر أن المجتمع الدولي شهد رد المغرب على الربيع العربي، الذي أدخل إصلاحات ديمقراطية دائمة وحقق نموا اقتصاديا يستفيد منه الجميع. وأكد أن المغرب منح شعبه بأسره قدرا أكبر من الحريات الديمقراطية نشأ بفضلها حزب للمعارضة جرى انتخابه وهو لا يزال ممسكا بزمام السلطة. لذا يمكن الوثوق بالمغرب في تحقيق الأمر عينه في المنطقة الصحراوية من خلال اقتراحه منح الحكم الذاتي.

٤٥ - ومضى يقول إنه كما فضلت اسكتلندا الحكم الذاتي على الاستقلال في استفتاء أجري مؤخرا لأنها سلَّمت بأنه من الخطير الانفصال عن بلد مستقر وراسخ في العالم الحديث، وكما يمكن بالقدر نفسه الوثوق بأن في وسع المملكة المتحدة تنظيم استفتاء عادل، فالأمر سيان بالنسبة إلى المغرب الذي تعهد بالعمل إلى جانب الصحراويين بحسن نية من أجل تنظيم استفتاء وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة.

٤٦ - السيد مارغيليتي (مركز الدراسات الدولية): قال إن الاضطرابات الخطيرة في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل وفي الشرق الأوسط التي تثيرها نزعة إلى إضفاء التطرف الأيديولوجي أو الديني على السخط الاجتماعي والاقتصادي والتخلف في التنمية الاقتصادية، وهشاشة مؤسسات الدولة، أوجدت أرضا خصبة لانتشار الحركات المتطرفة والإرهابية؛ وإن العنف والتطرف ناجمان في كثير من الأحيان عن مسائل سياسية لم تتم تسويتها منذ حقبة إنهاء الاستعمار. ومن الأكيد أن هذا هو الحال في أزمة الصحراء الغربية التي هي كناية عن أزمة اجتماعية وسياسية أولا وأخيرا، ولا ينبغي لأي حل أن يتجاهل انتهاج استراتيجية سياسية واضحة والعمل في الميدان الاجتماعي على نطاق واسع. ويبدو أن تطبيق حقوق الإنسان وتعزيز الحكم الذاتي - اللذين يجمعان على أفضل وجه بين تقرير المصير وحفظ وحدة أراضي دولة معينة - هما خير سبيل لبدء المصالحة الوطنية وتلافي تطورات لا يمكن التكهن بها. إن الدفاعَ عن مبدأ التبعية، واحترامَ الهويات المحلية والمتمتعة بالحكم الذاتي، وبناءَ نظام تعليم ورعاية اجتماعية يمكن التعويل عليه، هي الأسلحة الرئيسية التي يستخدمها المجتمع الدولي في مكافحة التطرف الجهادي.

٤٧ - ولكنه استدرك قائلا إنه لا يمكن للدولة وأقلياتها تحقيق أهدافهما المشتركة بالكامل إلا عبر التسوية والتوافق على خطة مشتركة. إن الترويج للحكم الذاتي لن يكفل تطوير الدولة فحسب، بل أيضا استقرار المنطقة بأسرها، من خلال تقليص حيز العمل للتهديدات السياسية والاجتماعية الراهنة.

٤٨ - السيدة هاف (المنظمة الدولية لتعليم الأطفال): قالت إن أكثر الناس معاناة، أي السكان العاديون في مخيمات تندوف، يحتاجون إلى برامج تعزز حياتهم واحترام الذات أكثر من حاجتهم إلى دبلوماسية مكوكية سبق استخدامها.

٤٩ - واستشهدت بمقال نشرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عام ٢٠١٤ دعا فيه صحراويٌ شاب تلقى علومه خارج المخيمات، إلى عقد حلقات عمل ومؤتمرات

حول تغيير السلوك تعلِّم شعبه الاعتمادَ على النفس والنأيَ عن عقلية الاعتماد على الرعاية الاجتماعية. ووافقت بقوة على أن الشعور بالمسؤولية الشخصية من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في إزالة ذهنية الضحية السائدة التي تعزز الكراهية والاستياء داخل المخيمات – وهي ذهنية لم تخلقها قوات خارجية بقدر ما خلقتها قيادته – وتمكِّن الصحراويين من أن يصبحوا من أصحاب الأعمال الحرة الميسورين وموظفين موثوقا بهم.

٥٠ – وأضافت أنه في الوقت الراهن ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدعو إلى مزيد من المنظمات السياسية أو القوانين أو وكالات حقوق الإنسان أو السياسات أو البرامج أو بسط أي شكل آخر من أشكال السلطة على من يعيشون في المخيمات. بل عليهم أن يصبحوا أفرادا مُعافين ومنتجين قادرين على إقامة علاقات والتلاقي بسلام مع إخوانهم وأخواتهم الذين يعيشون في المغرب، لما فيه خير الشعب الصحراوي بأسره.

٥١ – وختمت أن إضافة بُعد حقوق الإنسان إلى بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لن تجدي نفعا نظراً إلى عدم قدرة قادة جبهة البوليساريو على تجاوز اعتبار أنفسهم مجرد ضحايا، ما يضفي قليلا من الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الصحراء الغربية. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يعطي اقتراح المغرب منح منطقة الصحراء حكما ذاتيا فرصة للنجاح لأنه يشكل أساسا جيدا لتسوية المسألة.

٥٢ – السيد دبيش: قال متكلما بصفته الشخصية كأستاذ للعلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر العاصمة ٣، إن من الصعب الاعتقاد بأنه بعد انقضاء نحو ٧٠ سنة على تأسيس الأمم المتحدة ما زال المجتمع الدولي يناقش مسائل إنهاء الاستعمار وتقرير المصير للشعوب المستعمَرة، وهو الركيزة الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، عوض التركيز على قضايا من قبيل الازدهار الاقتصادي، والتعليم، والصحة، والبيئة، والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الإرهاب.

٥٣ – وأضاف أن أي دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لم تعترف بالاحتلال المغربي للصحراء الغربية. ومع أن المغرب أكد التزامه بالقانون الدولي، فهو يعرقل إحراز أي تقدم نحو إجراء استفتاء حر ونزيه وشفاف، وكان يعمل على استغلال الموارد، ويرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويمارس قمعا عسكريا في الإقليم المحتل. وبالتأكيد ما من عمل يمكن أن يكون أبسط وأكثر موضوعية وأكثر ديمقراطية من منح شعب الصحراء الغربية الحق في الاختيار بين قبول الاحتلال المغربي أو الاستقلال أو أي خيار آخر من خلال إجراء استفتاء.

٥٤ – ورأى أن إنهاء استعمار الصحراء الغربية ليس مجرد إيجاد حل للصحراويين، بل هو يشكل أيضا مثالا لجميع البلدان والشعوب الأفريقية لأنه يعزز مبدأ احترام وصون الحدود الموروثة عن الاستعمار. ومن شأنه أيضا أن ينهض بالمثال الأعلى المتمثل في الاتحاد المغاربي. إن أفريقيا هي في أمسّ الحاجة إلى الاستقرار والأمن والرخاء والديمقراطية المشتركة بين الدول المتجاورة.

٥٥ – وختم قائلا إنه لا يمكن الاضطلاع بمهام البعثة من دون احترام حقوق الإنسان التي تنتهكها يوميا قوات الأمن المغربية في الصحراء الغربية. ومن الضروري، توسيع ولاية البعثة لدى تجديدها مطلع العام التالي لتشمل عنصرا متعلقا بحقوق الإنسان.

٥٦ – السيدة شيريل (خدمات إيجاد أرضية مشتركة): قالت إنه يجب السماح للاجئين الصحراويين بالعودة إلى المغرب، وبالحصول على منازل أفضل جاهزة لاستقبالهم في

جنوب المغرب، بعد نحو ٤٠ سنة من الإقامة في الصحراء الجزائرية الجافة الحارة. وأكدت أنه رغم أن الحل الذي تقترحه هو حل تبسيطي فإن مَن عقَّد المسألة هم المسؤولون عن عرقلة اتخاذ أي إجراء منذ عام ١٩٧٥. وإزاء السياسة، والجشع طمعاً بسلع الأمم المتحدة وأموالها، والسوق السوداء والجريمة الإرهابية داخل المخيمات وحولها، كان الحل المنطقي في الانتقال مغريا جدا للصحراويين في القرن الحادي والعشرين.

٥٧ - وناشدت المجتمع الدولي التخفيف من معاناة وعزلة الجيلين الثالث والرابع من الأُسَر الصحراوية. ورأت أنه ينبغي ألا يكون الخيار هو الانعزال والاحتواء المستمرين في الجزائر. فالمغرب فتح أبوابه لعودة تلك الأسر، ويمكن بالتأكيد ممارسة ضغط معقول على الفصائل المتنازعة للسماح بقبول تلك الدعوة.

٥٨ - السيدة سامس (كنيسة جماعة إنطاكية): قالت إن على الأمم المتحدة الاستثمار في تعليم الأطفال الصحراويين في مخيمات تندوف. وبالنسبة إلى زياراتها السابقة إلى المخيمات قالت إنها شاهدت مدارس فاتحة أبوابها تغص بالطلاب. وتحدثت عن تقارير منتشرة على نطاق واسع تفيد عن انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس هناك، وعدم تطبيق الحضور الإلزامي وإغلاق المدارس الداخلية الابتدائية العليا.

٥٩ - وأضافت أنه استنادا إلى ما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فإن العامل الرئيسي المسهم في نجاح البالغين هو مدى تحصيلهم التعليمي في مرحلة الطفولة. وينبغي للتعليم الابتدائي للجميع، الذي يشكل أحد الأهداف الإنمائية للألفية، أن يشكل الهاجس الرئيسي للأمم المتحدة وجبهة البوليساريو كما ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من أجل رصد تعليم الأطفال الصحراويين.

٦٠ - ورأت أنه يجب على من ينشأون من دون تعليم أن يتعلموا كيفية العمل في مجتمع مدني بوصفهم بالغين أميين - وهو عائق يجب أن يعيشوا معه لما تبقى من عمرهم. ولدى شباب المخيمات فرص محدودة للعمل ما يؤدي إلى شعور بالإحباط وخيبة الأمل وما يستتبعه ذلك من شعور باليأس والاعتماد على المعونة الخارجية. وأفادت الأمم المتحدة عن مشاكل تتمثل في تغيُّب الشباب الصحراويين المثبَطي العزم مرارا عن المدرسة؛ وأن أكثر الأطفال معاناة هم الذين يعيشون في مخيم الداخلة وهو المخيم الأبعد في تندوف. ورأت أنه يجب على الأمم المتحدة القيام بخطوات لبناء المدارس من أجل توفير الحد الأدنى من التعليم الابتدائي لكل طفل في المخيمات.

٦١ - السيد برقوق: قال متكلما بصفته الشخصية كأستاذ في المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، الجزائر، إن المغرب دأب على رفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في الاستقلال رغم إصرار المجتمع الدولي على إيجاد تسوية سلمية للنزاع من خلال عملية ديمقراطية لإنهاء الاستعمار. فقد واصل المغرب سياسته القائمة على القمع وانتهاكات حقوق الإنسان عن طريق اللجوء إلى عمليات القتل خارج نطاق القضاء، والتعذيب، والاختفاء القسري، والمضايقة، والاغتصاب، والحرمان، والاحتجاز التعسفي المطول.

٦٢ - وأضاف أن الصحراويين قبلوا بوقف إطلاق النار مع المغرب في مطلع تسعينات القرن الماضي على أساس الوعد بأن تكفل البعثة إجراء استفتاء حر ونزيه لتقرير المصير. واليوم وبعد انقضاء أكثر من ٢٠ سنة، ما زال الصحراويون ينتظرون ذلك. إن الدعوات تتزايد من أجل العودة إلى المقاومة المسلحة، انطلاقا من الاقتناع بأن المغرب يستخدم اقتصاده وصناعة المخدرات غير المشروعة والمعونة العسكرية الأجنبية واستغلال الموارد الطبيعية للصحراء الغربية ومصائد الأسماك فيها لتمويل آلة حربه التي تُستخدم في قمع الصحراويين في نضالهم السلمي من أجل الاستقلال، ويهدد في الوقت نفسه الاستقرار الإقليمي.

٦٣ - وأضاف أنه تفاديا لعودة الصحراويين المصابين بخيبة أمل إلى العنف، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي موقفا جريئا من أجل إنهاء الوجود الاستعماري للمغرب في الصحراء الغربية: فينبغي له أن ينيط بالبعثة ولايةً على قدر أكبر من الاستباقية يمكِّنها من معاودة تنظيم الاستفتاء على تقرير المصير، وأن يزودها بسلطة جديدة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم المحتل؛ وينبغي له أن ينظر في النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو بوصفه مسألة من مسائل السلام والأمن؛ وينبغي ربط بيع الأسلحة إلى المغرب بتوفير ضمانات تحول دون استخدامها ضد الصحراويين؛ وينبغي التوصل إلى توافق دولي يحظر أي استثمار أجنبي في نهب الموارد الصحراوية أو إدراج الموارد الصحراوية في أي اتفاق تجاري؛ وينبغي استصدار قرار من مجلس الأمن يطالب المغرب بالتحلي بقدر أكبر من الجدية في مفاوضاته مع جبهة البوليساريو؛ وأخيرا، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ موقفا قويا ضد صناعة المخدرات المغربية التي تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الإقليمي.

٦٤ - السيدة هوم: قالت، متحدثة بصفتها الشخصية كمؤرخة لإنهاء الاستعمار في أفريقيا وفي معرض إشارتها إلى أن تأزُّم المشاكل في منطقة الساحل التي، إضافة إلى تسببه بالفقر المدقع يهدد شعب المغرب وشعب الصحراء الغربية، إن هناك تحديات مستمرة تواجه الجزائر في مراقبة الحدود لأن الجماعات الإجرامية التي تعمل عبر الحدود تسعى إلى تجنيد أفراد في مخيمات اللاجئين قرب تندوف، ما يزيد من خطر تفشي التطرف هناك. فلا شك في أن الإرهاب والنزعة الانفصالية تسببا بتنامي العنف وعدم الاستقرار بشكل هائل في جزء كبير من مالي، ويشكلان تهديدا لأمن واستقرار الدول السيدة في المنطقة بأسرها. إن موجة عمليات الخطف التي شهدتها السنوات الأخيرة مثيرة للقلق، واختفاء الأسلحة الذي أُبلغَ عنه في المجتمع الدولي أثار مخاوف من أن أسلحة كانت تهرَّب إلى بلدان مجاورة في بلاد المغرب الإسلامي. وبذلك، وإضافة إلى الأزمات البيئية والغذائية وتلك الناجمة عن الفقر، فإن ضعف الدول وسهولة اختراق حدودها في منطقة الساحل وفرا ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية التابعة لشبكات دولية وجماعات انفصالية وللمتجرين بالمخدرات. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى نشوء حركات واسعة النطاق للاجئين الملتمسين مأوى في البلدان المجاورة.

٦٥ - وختمت قائلة إنه بالنظر إلى ضخامة هذه التحديات، من الأهمية بمكان أن يستحدث المجتمع الدولي برنامجا إقليميا للتعاون في منطقة الساحل يشمل بلدان شمال وغرب ووسط أفريقيا. وقد أقرت الأمم المتحدة باستعداد المغرب للعمل مع البلدان المجاورة له، كما يتضح من العديد من التدابير الملموسة التي اتخذها من أجل تعزيز التعاون في مكافحة الأخطار المتزايدة التي تهدد الأمن في المنطقة بأسرها.

٦٦ - السيد ساحل (الرابطة الوطنية للتبادل بين الشباب، الجزائر): قال إن الشبيبة تتحمل وطأة الاحتلال المغربي لأنها رهينة حاضر قاتم ومستقبل مجهول، وهي عرضة بالكامل للضعف وعدم الاستقرار. إن الآمال الزائفة التي أثارها وقف إطلاق النار عام ١٩٩١ حمل الشباب الصحراوي على الكفاح مرة أخرى، ولكن من خلال المظاهرات السلمية، من أجل التنديد بالحالة غير المقبولة التي ما زالوا يعانون منها. فالانتفاضة الشعبية في كديم إزيك عام ٢٠١٠، كغيرها من الانتفاضات التي سبقتها، كانت احتجاجا سلميا على الظلم واللامبالاة، إلا أنها قُمعت بعنف. وارتكبت السلطات المغربية عددا لا يحصى من انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما ضد المدافعين عن حقوق الإنسان للصحراويين، شملت التعذيب والاختفاء القسري وحتى القتل، على نحو ما جرى توثيقه في قتل ثلاثة طلاب في حرمين جامعيين في أغادير والرباط.

٦٧ - وختم قائلا إن في ظل عدم التوصل إلى حل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية بعد انقضاء أكثر من قرن على الاحتلالين الإسباني ثم المغربي، بالكاد جرت تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الصحراويين أما فرص العمل فمحدودة للغاية. ويعيش العديد من الشباب الصحراويين حالة اضطراب نابعة من القلق وفي خوف من المستقبل بسبب استمرار تدني مستوى معيشتهم نتيجة البطالة المتوطنة والتسرب من التعليم الابتدائي بنسبة تفوق ٩٠ في المائة. إن السياسة الشيطانية التي ينتهجها المحتل المغربي بإضعافهم وترهيبهم بغية جعلهم غير قادرين على الدفاع عن هويتهم الوطنية المسروقة أو مقاومة الاحتلال الذي لا يرحم، دفعت ببعضهم إلى اللجوء إلى صحراء نائية قاسية، انقطعوا فيها عن العالم وحُرموا من أبسط حقوقهم المشروعة. ورغم هذه القيود، لا يزال الصحراويون الشباب على أهبة الاستعداد للدفاع - سلميا، وبالسلاح عند الاقتضاء - عن السيادة والحقوق والكرامة التي سُلبت منهم. وهم لم يسعوا إلا إلى ممارسة حقوقهم في أرضهم، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وينبغي لاستغاثتهم المستمرة أن تلقى آذانا صاغية من قبل الأمم المتحدة، التي يجب أن تنفذ القرارات ذات الصلة وتكفل إيجاد حل دائم يضمن الحرية والسلام والاستقرار للشعب الصحراوي.

٦٨ - السيدة بولمرقة: قالت متكلمة بصفتها الشخصية كبطلة جزائرية وعالمية وأولمبية كرست حياتها للسلام والمساواة والحرية، إن الشعب الصحراوي يتطلع إلى التمتع الكامل بحقه في تقرير المصير وإلى أن يلقي عنه نير الظلم المغربي من خلال المشاركة في استفتاء ديمقراطي كان يُؤمل في أن يجرى في وقت قريب. ورغم بؤس المرأة ومعاناتها في مخيمات اللاجئين فهي لم تُمنع قط من المشاركة والتميز في جميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية؛ كما مارست الديمقراطية على المستوى الخاص بها. وهي تواصل التصدي للقمع والدفاع عن حقوقها بالوسائل السلمية وبعزم، وهي تشكل في ذلك مثالا لجميع الصحراويين. وتسود المخيمات رغبة جامعة في الحصول على الحق العالمي في تقرير المصير والكرامة إلا أن الأمل الذي يرتسم على وجوه اللاجئين يبعث على الألم لأنه مقترن بمعرفة أن كل ما في وسعهم الحصول عليه هو التضامن فحسب. ودعت اللجنةَ إلى إحقاق العدل، وكفالة تمتُّع شعب الصحراء الغربية وجميع الشعوب المستعمرة بحقوقها وتحقيق أحلامها. ورغم شعورها بالحزن لأن العديد من الشباب الصحراوي، رغم ما أبدوه من تفان في الألعاب الرياضية ومن قدرة على التنافس والتميز على أعلى المستويات الدولية مثلما فعلت هي لأنهم كانوا يعيشون تحت الاحتلال، فقد أعربت عن الأمل في أن يساعد وجودها على تسريع الجهود الرامية إلى إنهاء معاناتهم وتحقيق تطلعاتهم إلى الحرية.

٦٩ - السيد عياشي (اللجنة الوطنية الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي): قال إن القلق البالغ يساوره إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدولة القائمة بالإدارة في الأراضي المحتلة في الصحراء الغربية. واعتبر أن جو الإرهاب الذي أشاعه الجيش وقوات الشرطة المغربية ما هو إلا محاولة متعمدة لترويع الشعب الصحراوي وإسكاته. فقد تراوح الانتهاكات بين الإفراط في عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي بشكل يومي، وحالات الاختفاء القسري - إذ لا يزال مصير ٥٦١ من الضحايا الصحراويين مجهولا - والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والقتل خارج نطاق القضاء. ومع ذلك، فإن فرض تعتيم إعلامي صارم حال دون تسريب أي معلومات عن الوضع، كما منعت الشرطةُ المغربية بوحشية، في عام ٢٠١٤ ما لا يقل عن ٢٣ بعثة أجنبية، تضم محامين وشخصيات سياسية ومراقبين وممثلين عن الجمعيات المدنية، من دخول الصحراء الغربية. وأبلغت منظمات دولية وهيئات لحقوق

الإنسان ومنظمات غير حكومية عدة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وشجبتها.

٧٠ - ومضى يقول إنه بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار الذي رعته الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وضع الشعب الصحراوي ثقته في المنظمة. واليوم، في عام ٢٠١٤، فإن الاستفتاء على تقرير المصير الموعود منذ أكثر من ٢٠ سنة، لم يجرَ بعد بسبب مماطلة السلطات المغربية وعنجهيتها وتعنتها. لقد آن الأوان لوضع حد لمعاناة الشعب الصحراوي بتوسيع ولاية البعثة لحماية وإعمال حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وبتنظيم استفتاء في أقرب وقت ممكن امتثالا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فمن شأن بلوغ هذين الهدفين بشكل عاجل أن يحمي الشعب الصحراوي ويحقق له العدالة.

٧١ - السيد ديالو: قال متحدثا بصفته الشخصية كمدير لمركز الدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية في داكار، إن إعادة إحياء التعاون في إطار اتحاد المغرب العربي وضبط الأمن في الشريط الممتد بين الساحل والصحراء الكبرى أساسي لتحقيق استقرار دائم في المنطقة. ورأى أن الصراع الدائر في المنطقة الصحراوية، الذي يتم الإبقاء عليه بشكل نحو مصطنع ويُستغل من جانب دولة الجزائر المجاورة، يمثل تهديدا دائما للسلام في المنطقة وفي أفريقيا بأسرها. وتساءل كيف يمكن أن يُسمح لجمهورية صُوَرية خاضعة لجبهة البوليساريو مستمرة بدعمٍ من الجزائر، التي لا تعترف بها أي منظمة إقليمية أو دولية غير الاتحاد الأفريقي، بزعزعة استقرار المنطقة بأسرها؟ وعلاوة على ذلك، أفادت تقارير متسقة بأن جبهة البوليساريو الانفصالية بدأت تنويع أنشطتها لتشمل الاتجار بالمخدرات وحتى بإقامة صِلات مع جماعات إرهابية محلية.

٧٢ - وأضاف أن النزاع الدائر في الصحراء المغربية ليس مسألة تتعلق بإنهاء الاستعمار، بل هي تدخُّل في الشؤون الداخلية لدولة من قبل دولة مجاورة لها مخططات للهيمنة في المنطقة. ورأى أنه يجب تاليا على الجزائر أن تتحمل المسؤولية عن إيواء مجموعة انفصالية مناهضة للمغرب، والالتزام بالتوصل إلى حل دائم واقعي لهذه المشكلة. وفي ضوء ازدياد الدور الإيجابي الذي يقوم به المغرب على الساحة الدولية بوصفه قوة إقليمية جديرة بالثقة ومتعاونة وداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا وقوة للسلام، حث اللجنةَ على توصية الأمين العام بأن ينعقد مجلس الأمن من الآن فصاعدا النظر بشأن هذه المسألة وبتحديد كيفية تنفيذ الاقتراح المغربي بشأن الحكم الذاتي، الذي يمثل السبيل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في المنطقة.

٧٣ - السيدة كريمي (مجموعة باسيس): قالت إن من الأهمية بمكان للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات لتلبية احتياجات من تُنتهك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم ومن هم في أمسّ الحاجة إلى التدخل لجانبهم، لا سيما في مجالين محددين. أولا، إن المرأة في مخيمات تندوف تتعرض للسجن وسوء المعاملة بسبب جريمة إقامة علاقة جنسية خارج إطار الزواج - فالحوامل والأمهات العازبات يتعرضن للاحتجاز، وأحيانا مع أطفالهن الرضع والدارجين، في ظروف غير مقبولة في مرافق توفر أبسط أشكال الإيواء من حر الصحراء. وينبغي تغيير تعريف الجنس خارج نطاق الزواج بوصفه جريمة لأنه يتصل بحق كل من أولئك النساء في جسدهن.

٧٤ - ومضى يقول إنه ثانيا، ثمة تقارير تبعث على القلق تفيد عن شيوع حالات الزواج القسري لنساء وفتيات دون السن القانونية في المخيمات ولا سيما تزويج فتيات صغيرات في سن الثلاث عشرة سنة ضد إرادتهن من جانب قادة جبهة

البوليساريو لغاية سياسية: ليضمنوا، عن طريق منع استخدام وسائل منع الحمل، ولادات كافية من أجل قضيتهم. ويجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الحكومي وغير الحكومي، أن يعملا على وقف المعاملة اللاإنسانية للنساء الصحراويات في مخيمات اللاجئين والتعويض عن الأضرار التي تلحق بهن.

٧٥ - السيد بطاش (عمدة وسط الجزائر العاصمة): قال إن جمعية وسط الجزائر العاصمة أكدت من جديد وبشدة موقف الجزائر الثابت من مسألة الصحراء الغربية، الداعي إلى تطبيق القانون الدولي على مسألة معترف بها من جانب المجتمع الدولي بوصفها مسألة من مسائل إنهاء الاستعمار. وللأسف، فإن المغرب ماضٍ في سياسته الاستعمارية السلبية وفي سلوكه القائم على المواجهة، الذي يضع دائما العصي في الدواليب حيثما أمكن إحراز تقدم. وأضاف أن آلاف المدنيين الصحراويين في الأراضي المحتلة ما زالوا عرضة للقمع الوحشي والتعذيب والإذلال وغيرها من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، لمجرد أنهم أعربوا سلميا عن رغبة شعبهم في ممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير وفي وضع حد للنهب المنظَّم واللامحدود للموارد الطبيعية للصحراء الغربية من قبل السلطة القائمة بالاحتلال.

٧٦ - ورأى أن استمرار الصمت لن يؤدي إلا إلى مزيد من الظلم والإفلات من العقاب. لذا فإنه تقع على الأمم المتحدة مسؤولية سياسية وقانونية للعمل على أن تضمن للصحراويين التمتع بذاك الحق غير القابل للتصرف. ورأى أنه يجب على مجلس الأمن والأمين العام التصدي لهذا التحدي والتمسك بالقانون الدولي. كما يجب على المنظمة، حفاظا على صدقيتها، أن تكون أكثر حزما في إلزام المغرب بالامتثال للقرارات الدولية المتعلقة بإنهاء الاستعمار. ويجب أيضا على المجلس أن يتصرف بسرعة من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وحماية الحقوق والممتلكات الشخصية، وضمان إمكانية وصول وسائل الإعلام والمراقبين المستقلين إلى الأراضي الصحراوية المحتلة من دون عوائق. ومن الملحّ إنشاء هيئة تابعة للأمم المتحدة معنية بحقوق الإنسان في الصحراء الغربية أو على توسيع نطاق ولاية البعثة.

٧٧ - وختم قائلا إن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية ينسجم مع القانون الدولي ليس ضروريا فحسب بل هو ممكن أيضا. إن مجلس الأمن هو من يكفل إجراء الاستفتاء، مختتما بذلك إنهاء الاستعمار في أفريقيا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من أن يقرر مستقبله بحريّة.

البيانات المُدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٨ - السيد ماكدونالد (المملكة المتحدة): أشار إلى أن للمملكة المتحدة سيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وإلى أن جبل طارق، باعتباره إقليما منفصلا، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ ينص على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، غير قائمة على الاستعمار. والمملكة المتحدة لن تعقد ترتيبات يصبح بموجبها شعب جبل طارق خاضعا لسيادة دولة أخرى ضد رغبته، كما أنها لن تجري مفاوضات متعلقة بالسيادة يعارضها هذا الشعب.

٧٩ - ومضى يقول إن المملكة المتحدة وجبل طارق يرغبان في مواصلة المشاركة في منتدى الحوار الثلاثي الذي يشكل أكثر وسيلة بنّاءة وعملية وذات صدقية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا لما فيه مصلحة جميع الأطراف. إن المملكة المتحدة تأسف لانسحاب إسبانيا من هذه المحادثات في عام ٢٠١١. وأضاف أن بلده، مع ذلك، وبناء على اقتراح من المملكة المتحدة وجبل طارق إلى إسبانيا في نيسان/أبريل ٢٠١٢،

ينوه بانتقال بنّاء إلى إجراء محادثات محددة ترمي إلى تعزيز التعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك تنفيذا كاملا، من خلال وسائل تراعي بالكامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته.

٨٠ - وأضاف أن المملكة المتحدة ترفض مزاعم إسبانيا بأن بلده احتل المنطقة والمياه المحيطة بها بشكل غير قانوني. فعملا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، إن المياه الإقليمية مستمدة من السيادة على الأرض. وعليه، فإن المملكة المتحدة متأكدة من سيادتها على المياه الإقليمية لجبل طارق. وأكد أن المملكة المتحدة ستواصل التمسك بالسيادة البريطانية وستستخدم طائفة من الردود البحرية والشرطية والدبلوماسية المتناسبة على حالات التوغل والحوادث الأخرى.

٨١ - واستطرد قائلا إن النظام الضريبي العادل والمفتوح لجبل طارق يمتثل لجميع تعليمات وأنظمة الاتحاد الأوروبي المرعية الإجراء ويستوفي المعايير الضريبية المتفق عليها دوليا. وقد أبرم جبل طارق اتفاقات عدة لتشاطُر الضريبة وتبادل المعلومات مع دول أخرى، إلا أنه ما زال يتعين على إسبانيا الرد على المقترحات الخطية بشان هذا التعاون التي قدمها جبل طارق. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه رغم اعتراف المفوضية الأوروبية بالتزام جبل طارق بالتصدي لتهريب السجائر عبر حدود إسبانيا وجبل طارق، فهي أعربت عن القلق إزاء عدم إحراز إسبانيا تقدم في معالجة توصيات المفوضية، فقد كان جبل طارق مستعدا للعمل مع نظرائه الإسبان لمواجهة مجموعة كاملة من التحديات التي تعترض إنفاذ القانون، لأن التعاون وعلاقات حسن الجوار من شأنهما أن يعودا بالنفع على الطرفين. كما أن إنشاء الشعاب المرجانية قانوني وهو يدخل في إطار خطة إدارة البيئة البحرية الطويلة الأجل التي وضعتها حكومة جبل طارق من أجل زيادة الأرصدة السمكية وتجديد مستوطناتها. إن استخدام الكتل الخرسانية الخاملة من أجل خلق شعاب مرجانية اصطناعية متسقٌ مع أفضل الممارسات الدولية ومع مقاربة إسبانيا نفسها للشعاب المرجانية الاصطناعية.

٨٢ - السيد غوتييريس بلانكو ناباريتي (إسبانيا): قال إن موقف إسبانيا من المناطق التي جرى التنازل عنها لبريطانيا العظمى بموجب معاهدة أوتريخت لا يزال هو هو. فإسبانيا لم تعترف بأن للمملكة المتحدة أي حقوق في الأرض والبحر والجو غير مدرجة في المادة العاشرة من المعاهدة التي لم يجر التنازل بموجبها إلا عن بلدة وقصر جبل طارق، إلى جانب مرفئه وتحصيناته وقلاعه.

٨٣ - وأضاف أن إسبانيا لم تتنازل عن البرزخ للمملكة المتحدة بموجب معاهدة أوتريخت، وهي كانت دائما تحت السيادة الإسبانية. وقد أعلنت إسبانيا مرارا أن مجرد استمرار الاحتلال من قبل المملكة المتحدة لا يستوفي شروط القانون الدولي من أجل اكتساب السيادة. إن إسبانيا تفهم تاليا أن احتلال البرزخ غير قانوني ومناف للقانون الدولي. إن إسبانيا ترفض ما أشار إليه ممثل المملكة المتحدة بعمليات التوغل غير المشروعة في مياه جبل طارق؛ إنها عمليات روتينية لسفن إسبانية في مياه إسبانية وعليه، فهي ستتواصل. وعلاوة على ذلك، لا أغراض بيئية للكتل الخرسانية المزودة بحراب طويلة، بل القصد منها منع زوارق الصيد الإسبانية من دخول تلك المياه، مما يعكس النهج القائم على المواجهة الذي تتبعه السلطات في جبل طارق. وفي ما يتعلق بالمنتدى الثلاثي، أكد من جديد ملاحظاته السابقة. إلا أنه استدرك قائلا إن إسبانيا راغبة في التفاوض مع المملكة المتحدة بشأن استحداث إطار إقليمي جديد يتيح للمملكة المتحدة وإسبانيا، ولسلطات جبل طارق والسلطات المحلية والإقليمية الإسبانية أن تلتقي جميعها لتعالج حصرا مسائل التعاون.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٠.